

منوعات

MEDIA

أخبار كاذبة

تداولت صفحات وحسابات مقطع فيديو قيل إنه يُظهر المذيع في قناة «الجزيرة» جمال ريان يغني بالعبودية اغنية «تمجد إسرائيل»، لكن هذا الادعاء كذب، فالاغنية من الحقيقة باللغة الكورية، وتحدثت عن الحب، ولا شأن لها باللغة العبرية ولا بإسرائيل.

انتشرت على مواقع التواصل، تحديدا في سورية، أخبار عن اعتقال امرأة في دمشق تستدرج الشباب لبيع اعضائهم. إلا أن هذا الخبر لا اساس له من الصحة، والصورة المرفقة بالمشهورات تعود لامرأة عراقية قتلت زوجها طعنا قبل اشهر.

شاركة مستخدمون خيرا منسوبا لوكالة الأنباء الجزائرية، مفاده أن المغرب يرسل اسماك سردين ذكية عبر البحر المتوسط للتجسس على الجزائر. لكن الادعاء زائف، ولم تنشر الوكالة الجزائرية الرسمية أي خبر من هذا النوع.

قيل إن «منظمة الصحة العالمية» اعلنت اكتشاف دواء جديد يحمي من كل متحورات فيروس كورونا وبدء التجارب عليه في 2023. الادعاء مضمحل، لكن تقريرا يابانيا افاد اخيرا بأنه باحثين طورون لقاحا «حلميا» لتوفير فعالية دائمة ضد الفيروس.

الإعلان المغربي: تسليع الصورة وار تباك الممارسة

صناعة الإعلان في المغرب تبدو اقرب إلى ركاب هائل من الصور الافنية الخاضعة لمنطق التسليع والتقطيع وإعادة التدوير، حتى تباع بالآلاف الملايين للدولة او غيرها من المؤسسات العامة والخاصة

اشرف الحساني

منذ الثمانينيات، غدت الصورة الإشهارية (الإعلانية) في المغرب تحتل مكانة بارزة داخل النسيج البصري، ليس لأنها تُعدّ اليوم أكثر أنماط الصورة الفنية اختراقاً وذيوها داخل الوسائط البصرية العاصرة فحسب، بل بحكم التأثير الذي يتركه الإعلان في نفوس الاجتماع العربي. فهي قادرة على أن تغدو سلاحاً فتاكاً في يد المؤسسات السياسية الرسمية، لتضليل الرأي العام ودغدغة مشاعره بسبل من الصور الإشهارية التخليقية، رغبة منها في جعله يدخل في دوامة من الفراغ الروحي، إذ يغدو الجسد أشبه بالونة تتقاذفها رياح السياسة والسلطة، وهو ما يُفسر أسباب ترئع المؤسسات المغربية الرسمية على إنتاج الصورة الإعلانية واحتكارها إلى حد كبير، بما يجعلها الكيان «الحقيقي» الذي يصنع المحتوى البصري، من دون أي رقيب خاض يعمل على مساءلة هذا المنتج الإعلاني والتدقيق في ماهيته وخطابه وما يخترق في جسده من رسائل بصرية ترفيحية مُستهلكة.

ففي الوقت الذي راكمت فيه الفكر الفرنسي المعاصر أبحاثاً هائلة تتعلق بطرق واليات بتفكيك الصناعة الإعلانية، ما يزال المغرب واقفاً عند عتبة الصورة بشكلها العام، تارة وهو يكنّ العداء لها تاريخياً عبر المنع الذي طاولها منذ المرحلة الوسيطية، وتارة أخرى بسبب عدم قدرة هذا الفنّ على صياغة مشروع بصريّ يتعلّق بالإشهار، بوصفه خطاباً بصرياً له طرقه وقوانينه وسياسته، بعيداً عن منطق «القبيلة» حيث تُصنع عملية توزيع مشاريعه خاضعة للمنطق العائلي، بطريقة تُهمش فيها كلّ الوكالات الصغيرة التي تحلم بمراكمة منتج غزير يصل صدها إلى المشاهد المغربي وتخرج عبره صناعة إشهارية مُغايرة في طرق إنتاجها ووسائلها. هذه الشركات الكبرى المحتركة لعملية الإنتاج لم تعمل سوى على تاجيع التفاهة ومراكمة الارتباك وعنف الممارسة وسطحيتها وتحويل كل شيء إلى سلعة، إذ إن المهّم في الخطاب الإعلاني . بالنسبة لهم . فقط وصوله إلى

تكرس السلطات نفوذ شركات محددة واحتكارها للإعلانات

شريحة أكبر من المجتمع، في إطار نوع من التسليع والتسويق والاستثمار، من دون أي ذرة إبداع تميّز علامتهم التجارية وتضمن لهم سيرورة دائمة في وجدان المشاهد المغربي. وبما أن الصورة الإعلانية تميّز في كونها تقتحم بيوت الناس من دون إذن منهم،

فهي تخترق لاوعي مجتمعاتهم، لتحوّل أفكار الناس وأحاسيسهم ومشاعرهم إلى سلعة للاستثمار. إلا أن احتكار الدولة والمؤسسات الإشهارية الخاصة التقليدية يُضمر في طياته خطاباً احتجاجياً حول ما تستطيعه بعض الشركات والوكالات الصغيرة، التي درس أفرادها في فرنسا



إعلان لمناسبة عيد الاضحى في الرباط عام 2009 (عيد الحف سنا/فرانس برس)

توصيات أميركية في مواجهة برامج التجسس

والشطن - العربي الجديد

حذرت الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة، الجمعة، من أخطار أدوات المراقبة والتجسس التجارية، التي استهدفت صحافيين ومعارضين حول العالم عن طريق زرع برمجيات ضارة في أجهزتهم. التحذير الذي أصدره «المركز الوطني لمكافحة التجسس والأمن» الأميركي جاء في أعقاب الممارسات التي أطلقتها إدارة الرئيس جو بايدن، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بحق شركة الهايتك والبرمجة الإسرائيلية «إن إس أو»، وشركات أخرى طورت برمجيات ضارة. يمكن تثبيت أكثر برامج التجسس أذى على هاتف ما من دون خداع المستخدم للنقر فوق رابط ضار. ومن الصعب مواجهة هذه الثغرات التي تعمل من دون نقرة، لكن «المركز الوطني لمكافحة التجسس والأمن» حدد، الجمعة، الخطوات التي يمكن أن تخفف من المخاطر، مثل تحديث الأجهزة بأحدث أنظمة التشغيل.

العام الماضي، اكتشفت شركة «أبل» برمجية تجسس منحت منفاً واسعاً إلى أجهزة دبلوماسيين أميركيين في أوغندا. ورفعت «أبل» دعوى قضائية بحق «إن إس أو» المصنعة برامج «بيغاسوس» للتجسس، في نوفمبر/تشرين الثاني، لاستهدافها مستخدمى أجهزتها، معتبرة أنه تنبغي محاسبة الشركة الإسرائيلية المتورطة في فضيحة برنامج التجسس. وأعلن عن هذا الاكتشاف بعد وقت قصير من إعلان إدارة بايدن اتخاذها إجراءات بحق الشركات التي تطور مثل هذه البرمجيات، وعلى رأسها «إن إس



استهدف ناشطون فلسطينيون ببرمجية تجسس اسرائيلية، من بينهم المحامي صلاح الحموري (عباس المومني/فرانس برس)

حظرت واشنطن على المؤسسات الاميركية التعامل مع «إن إس أو»

أو». إذ حظرت السلطات الأميركية على المؤسسات الأميركية التعامل مع «إن إس أو» على خلفية تقارير أفادت بأن الشركة الإسرائيلية «مكنت حكومات أجنبية من ممارسة قمع عابر للحدود». كما اتخذت إدارة بايدن إجراء بحق الشركة الإسرائيلية «كانديرو»، وشركات أخرى مماثلة في روسيا وسنغافورة. لم تُتهم هذه الشركات باختراق هواتف صحافيين

أو معارضين، بل بتوفير هذه الأدوات لزبائنهم. خلال الشهر نفسه، أعلنت وزارة الخارجية الفلسطينية أنها رصدت برنامج تجسس طورته شركة «إن إس أو» الإسرائيلية على هواتف ثلاثة مسؤولين بارزين. كما كشف باحثون أمنيون عن تجسس «إن إس أو» على هواتف ستة ناشطين حقوقيين فلسطينيين، بينهم المحامي الفرنسي-

الفلسطيني صلاح الحموري الذي يعمل باحثاً في «مؤسسة الضمير»، ومدير مؤسسة «بيسان» أبي العبودي الذي يحمل الجنسية الأميركية.

والتحذير الأخير من «المركز الوطني لمكافحة التجسس والأمن» هدفه البناء على إجراءات وزارة التجارة الأميركية وزيادة الوعي بالمخاطر التي تشكلها برامج التجسس. وقال المتحدث باسم المركز دين بويد: «على الرغم من أن المواطنين الأميركيين العاديين قد لا يكونون أهدافاً رئيسية (لبرامج التجسس)، لكننا كنا قلقين للغاية من أن بعض الحكومات تستخدم برمجيات المراقبة التجارية بطرق تشكل تهديداً جاداً لجهود مكافحة التجسس والأمن للموظفين والأنظمة الأميركية، وكذلك لاستهداف الصحافيين وناشطي حقوق الإنسان أو غيرهم من منتقدي الأنظمة في أنحاء العالم».

لا يمكن فعل الكثير لمنع تثبيت برامج التجسس المتطورة على الهاتف. لكن البرامج الأقل تعقيداً لا تزال تعتمد على الروابط الضارة، ما يعني أن تجنب رسائل البريد الإلكتروني والمرفقات والرسائل المشبوهة يمكن أن يمنع بعض الهجمات. وأفضل الممارسات الأخرى الموصى بها والتحذير سهلة نسبياً، وتضمنت إعادة تشغيل (Restart) الأجهزة المحمولة بانتظام، لإزالة أو إتلاف بعض أنواع البرامج الضارة التي تعيش في ذاكرتها بدلاً من التخزين. كما أوصى المركز بالحفاظ على التحكم المادي في الأجهزة، واستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة الموثوقة. ونبه إلى أنه «في حين تخفف هذه الخطوات من المخاطر، فإنها لا تلغيها».

